ما يمتنع في الاستعمال
دراسة تأصيلية في حروف المعاني

د٠ شيماء أحمد السيد عشماوي (*)

المقدمة :

تعد دراسة حروف المعاني من أهم الموضوعات التي يبحث فيها، وذلك لأهمية الحروف وموقعها من الكلام، وما تؤديه من وظائف الربط والترابط بين الجمل وبعضها، لذا كان هذا البحث الذي يدرس القواعد المنظمة لمنع الجمع بين حروف المعاني وكل من الأسماء والأفعال، أسميته بـ (ما يمتنع في الاستعمال- دراسة تأصيلية في حروف المعاني)، وقد استخدمت المنهج الوصفي متتبعة الظاهرة في كتب النحو المتعددة.

وقد قسمت الدراسة إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ضوابط عدم الجمع بين حروف المعاني والاسم، وفيه:

١. مراعاة القواعد النحوية.
٢. مراعاة حال المخاطب.
٣. الاستغناء.
٤. الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه.
٥. مراعاة المعنى.
٦. أمن اللبس.
٧. كراهية توالي الأمثال.
٨. كراهية كثرة الزوائد.
٩. مراعاة السماع.

(*) مدرس النحو والصرف والعروض – كلية البنات – جامعة عين شمس.

المبحث الثاني: ضوابط عدم الجمع بين حروف المعاني والفعل، وفيه:

١. مراعاة المعنى.
٢. أمن اللبس.
٣. زمن الفعل.
٤. عدم الجمع بين العوض والمعوض.

**

المبحث الأول

ضوابط عدم الجمع بين حروف المعاني والاسم

لقد تعددت الضوابط التي وضعها النحويون والتي على أساسها يمتنع الجمع بين الحرف والاسم فهناك ضابط (عدم الجمع بين العوض والمعوض) وعليه امتنع الجمع بين الاسم وحروف الجزم لاستحالة الجمع بين العوض والمعوض، حيث إن "الجزم دخل عوضا من الجر في الأسماء، فلو دخل الأسماء لجمع بين العوض والمعوض"(١) كما امتنع الجمع بين (يا) و (اللهم) لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض خلافا للكوفيين حيث يرى البصريون أن الميم المشددة في آخر (اللهم) عوض من (يا) التي للتنبيه و(الهاء) مضمومة لأنه نداء، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما، أما الكوفيون فيرون أنها ليست عوضا من (يا) وإنما الأصل فيها: (يا الله أمَّنا بخير)، ولما كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا، والصحيح ما ذهب إليه البصريون(٢).

وكذلك امتنع الجمع بين حرف التنبيه (ها) و (اللام) في اسم الإشارة، فلا يجوز أن يقال:"(هذالك) لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف (الكاف)، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض"(٣).

وهناك ضابط (عدم الجمع بين أداتي تعريف في كلام واحد)، حيث امتنع نداء الاسم المحلى بـ (ال)؛ لأن (الألف واللام) تفيد التعريف، و (يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان(٤).

وهناك (الإبهام) حيث امتنع دخول (رُبَّ) على الأسماء الموصولة؛ لأنها مبهمة ولا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك(٥).

وكذلك امتنع الجمع بين حرف الندبة (وا) والاسم النكرة والمبهم، فلا يقال: (وار جلاه) ولا (وا هذاه) لإبهامهما وعدم وضوحهما(٦).

وهناك ملازمة الإضافة حيث امتنع دخول (الألف واللام) على بعض الأسماء الملازمة للإضافة نحو:(مثل، شبه، غير) لأنها تلزم الإضافة ولا تفارقها، وإذا أفردت كان معناها على الإضافة، لذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها، فلا يقال:(المثل) ولا (الشبه) ولا (الغير) [٧].

وهناك ضابط (الفرع أحط رتبة من الأصل) وعليه يمتنع دخول (تاء القسم) على المضمر. كما نجد (الحمل على الفرع) حيث يمتنع دخول حرف الجزم على الاسم؛ لأن الجزم ليس بأصل في الإعراب حيث إن السكون أصل في البناء بشهادة الحس والوجدان ، إلا أنه جعل إعرابا فرعا، فخص بما إعرابه فرع وهو الفعل[٨].

وهناك ضابط (الفرق) حيث امتنع الجمع بين (التاء) في المؤنث في الصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث للفرق بين (فَعول بمعنى فاعل) نحو (رجل صبور وشكور وضروب) و (امرأة صبور وشكور وضروب) بمعنى: صابر وصابرة، وشاكر وشاكرة، وضارب وضاربة، كأنهم أرادوا بسقوط (التاء) من المؤنث هاهنا الفرق بين (فعول) بمعنى (فاعل) وبينه إذا كان بمعنى (مفعول) نحو (حلوبة) و(حمولة) حيث قال الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم[٩]

أثبت (التاء) لأنها بمعنى (محلوبة)، ومثل ذلك فعيل إذا كان بمعنى مفعول نحو:(كف خضيب) و(لحية دهين) المراد:(مخضوبة) و (مدهونة) وحذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى (فاعل) نحو:(عليم) و (سميع) وذلك إنما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى أو ما يقوم مقام ذكره، فأما مع حذف الموصوف فلا، لو قلت:(رأيت خضيبا) وأنت تريد كفا لم يجز للإلباس. [١٠]

وكذلك امتنع الجمع بين (ألف الندبة) وآخر الصفة نحو: (يا زيد الظريفاه) وذلك لأن الصفة ليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؛ وذلك أن "(ألف الندبة) لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو: (وازيد الظريف والظريفَ)، لأن الظريف غير منادى، وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وأنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف." (١١)

كما امتنع الجمع بين الصفة التي على زنة (فُعلى) و (ال) لكثرة الاستعمال حيث إن القياس في (دنيا) أن يكون بـ (الألف واللام) لأنه صفة في الأصل على زنة (فُعلى) و (الألف واللام) تلزم هذه الصفة إلا أنهم استعملوا (دنيا) استعمال الأسماء فقلبوا (اللام) منه (ياء) للتعادل والعوض. (١٢)

هذا بالإضافة على عدد كبير من الضوابط التي ذكرها البحث وتناول مسائلها بالدراسة وهذه الضوابط هي:

١) مراعاة القواعد النحوية :

أولاً: امتناع الجمع بين حرف الشرط والاسم مراعاة للقاعدة النحوية القائلة (الشرط لا يكون إلا بالأفعال) .

الشرط هو علامة على وجود الثاني، وحروف الشرط الجازمة لفعلين عشرة(١٣)، والشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضا؛ لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض(١٤). "وحروف الجزاء لا بد فيها من الأفعال، لأن الشرط لا يكون إلا فعلا، ولا يصح أن يليها مبتدأ أو خبر من غير الفعل"(١٥).

و"إنْ التي للمجازاة إنما تدخل على الأفعال؛ لأن الأفعال التي بعدها هي شروط، والشروط لا تكون بالأسماء، وذلك أنها بحدوثها توجب المعاني التي

ضمنها الشرط كقولك (إن تأتني أكرمك)، فالإكرام معنى ضمنه الشارط بحدوث الإتيان"[١٦]. ومثل (إنْ) في ذلك الأدوات التي في معناها ومنها (مَنْ) و (ما) و(مهما) و (أيان) وغيرها[١٧]. من ذلك يتضح أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، وإذا ورد بعد حرف الشرط اسم فهو على خلاف الأصل ويقدر له فعل[١٨].

ثانيا: امتناع دخول حروف الجزم على الأسماء:

حروف الجزم كلها خمسة عشر جازما، منها ما يجزم فعلا واحدا وهي أربعة (لم) و(لمَّا) و(لام الأمر) و (لا في النهي)، وما يجزم فعلين وهي إحدى عشرة (إن الشرطية وأخواتها) [١٩]. وحروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، فالجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[٢٠]. "وإنما وجب لهذه الحروف أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، وذلك لأن (لم) لمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أن (إنْ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل فأشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه"[٢١]. والحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فإنها مختصة بالأسماء، وكذلك حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال[٢٢].

وإنما امتنع الجمع بين الأسماء والجزم وذلك لأن الجزم إنما يكون بحروف موضوعة لمعان تصح في الأفعال ولا تصح في الأسماء كالشرط والأمر والنهي لذلك امتنع انجزام الأسماء، وكذلك قيل: لأن الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معا، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط، والفعل أثقل من الاسم، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ومن الأخف شيئان؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة[٢٣].

ثالثا: امتناع دخول (الألف واللام) على كلمة درهم في تركيب "الخمسة عشر درهما" لأنه منصوب على التمييز .

التمييز من المنصوبات وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور: أن يكون اسما فضلة نكرة جامدا مفسرا لم انبهم من الذوات، وأكثر وقوعه بعد المقادير مثل (جريب نخلا) و (صاع تمرا)، والعدد نحو:(أحد عشر كوكبا)[٢٤] و(تسع وتسعون نعجة) [٢٥]، ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو(كم عبدا ملكت)، فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها[٢٦].

وفي قولهم "الخمسة عشر درهما" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال:العشر درهما، و (الخمسة العشر الدرهم)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال (الألف واللام) في (العشر) ولا في (الدرهم)، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال (الخمسة عشر درهما) بإدخال (الألف واللام) على الخمسة وحدها. وإنما لم يجز دخول (الألف واللام) على (درهم) ؛ لأنه منصوب على التمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة، لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك لا يكون إلا بالنكرة التي هي أخف[٢٧].

مراعاة حال المخاطب:

إن اللغة العربية لهي من أكثر اللغات مراعاة لحال المخاطب، حيث تهتم كثيرا بإزالة اللبس عنه، ومن ثم فقد عمدت إلى تراكيب كثيرة تراعي حال المخاطب ومن ذلك:

امتناع الجمع بين (اللام) في النداء للاستغاثة وبين (الاسم المضمر) وكذلك امتناع الجمع بين (حرف الندبة) وبين (المبهم) .

لقد ذكر النحاة امتناع الجمع بين (اللام) في النداء والاستغاثة وبين (الاسم المضمر) مراعاة لحال المخاطب، حيث قال سيبويه عن (ما لا يجوز أن يندب): (وا رجلاه) و (يا رجلاهْ)، وزعم الخليل-رحمه الله-ويونس:أنه قبيح وأنه لا يقال.

وإنما قبح لأنك أبهمت؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم[٢٨].

ولا يجوز دخول هذه (اللام) على المضمر، لأنه المخاطب أو من في حكمه، لأن المستغاث به القصد به شهرته، فلا بد من ذكر اسمه، و(اللام) دلالة على ما أريد من الاستغاثة[٢٩].

وكذلك لا يجوز الجمع بين (حرف الندبة) وبين (المبهم) ؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب ، فلا يندب إلا باسم علم أو مضاف إضافة يتضح بها المندوب[٣٠]، ولا يندب المبهم كاسم الإشارة، والموصول بصلة لا تعينه ، فلا يقال (واهذاه) ولا (وا من ذهباه) ؛ لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع[٣١].

وخلاصة القول لا يندب إلا ما كان مشهورا ، فلا يندب النكرة ولا المبهم ولا المضمر ولا اسم الإشارة ولا الاسم الموصول ولا (وا من ذهباه)؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، إلا ما كان موصولا غير مبدوء بـ (ال)[٣٢].

٢) الاستغناء:

إن (الاستغناء) من الضوابط المهمة التي يعول عليها النحاة كثيرا في تقعيدهم النحوي، وقد أفرد له ابن جني بابا في الخصائص بعنوان (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) وقد سبقه في ذلك سيبويه حيث قال:(واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة)[٣٣] وهو باب واسع في العربية وسنتحدث عن بعض ذلك:

أولا: امتناع دخول (كاف التشبيه) على المضمر استغناء عنها بـ(مثل):

تعد (كاف التشبيه) من الحروف المترددة بين الحرفية والاسمية، ومن أحكامها أنها لا تدخل على المضمر استغناء عنها بـ(مثل)، وقد ذكر ابن يعيش

أن هذه (الكاف) لا تدخل على المضمر موافقا بذلك من سبقه حيث نقل عن سيبويه: "أن هذه (الكاف) لا تدخل على المضمر ، تقول: (رأيت كزيد)، ولم يجز (رأيتكهُ)، وقال استغنوا عنه بـ(مثل)، و (شبه) فتقول: (رأيت مثل زيد) و (مثله) والمعنى فيهما واحد"(٣٤). ويرى العكبري أن (الكاف) لم تدخل "في الاختيار على المضمر لترددها بين الاسم والحرف"(٣٥) ووافقه في ذلك ابن يعيش.

وخلاصة القول أن النحاة قد عللوا امتناع دخول (الكاف) على المضمر بأمرين:

الأول: الاستغناء عنها بـ (مثل) أو (شبه).

الثاني: الاشتراك وترددها بين الاسمية والحرفية وضعف تمكنها في بابها(٣٦).

ثانيا: امتناع دخول (حتى) على المضمر استغناء بقولهم: (دعه حتى ذاك)

(حتى) حرف من حروف الجر، وهي مثل (إلى) في أنهما يفيدان انتهاء الغاية "إلا أن (حتى) تفيد معنى الجمع، أي يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف إلى"(٣٧). و(حتى) لا تدخل على المضمر وذلك لعلة معنوية كما يرى العكبري إذ ينبغي أن يكون ما قبلها جمع وما بعدها واحد منه، ومن ثم لم يتقدمها لفظ ظاهر يعود الضمير إليه، ولو فعل ذلك لما وجد الضمير اسما ظاهرا يعود عليه.

أما ابن يعيش فيرى أن علة الامتناع ضابط (الاستغناء) حيث يقول: "لا تدخل على مضمر، ولا تقول (حتاه) ولا (حتاك) قال سيبويه:استغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: (دعه حتى ذلك) ، بالإضمار في (إلى) بقولهم: (دعه إليه)؛ لأن المعنى واحد"(٣٨). وكان أبو العباس المبرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب ولا يمنع منها، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقته كلام العرب(٣٩).

أما الخوارزمي فقد علل لذلك بأمن اللبس حتى لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر(٤٠). وابن مالك يرى عدم دخول (حتى) على المضمر وذلك لعدم ورود

السماع بذلك[٤١]. ويرى المالقي أن (حتى) "لا تخفض إلا الظواهر ولا تخفض المضمر إلا في الضرورة"[٤٢].

وهكذا نجد أن النحاة قد عللوا لهذه المسألة بتعليلات عدة ، وربما جاز أن يكون المنع لهذه العلل مجتمعة، إذ لا يوجد ما يمنع من الجمع بينها جميعا.

ثالثًا: امتناع دخول (لام التعريف)على العلم الخاص لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر

يقسم العَلَم إلى ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب، لأنه إن صدر بـ(أب) أو(أم) فهو كنية، كأبي بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو وضعه فهو لقب، كـ(الصديق) و (الفاروق) في الأول وكـ(بطة) و (أنف الناقة) في الثاني، وإن لم يكن كذلك فهو اسم[٤٣] وإن لم يكن كذلك سمي الاسم الخاص، كزيد وعمرو، ونحو ذلك[٤٤]. وقد بين ابن يعيش أن "العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال (لام التعريف) فيه، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر"[٤٥].

٣)الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه:

إن مراعاة الشبه في إعطاء الأحكام لهو من الأمور المعتد بها في العربية ، من ذلك على سبيل المثال امتناع دخول (الألف واللام) على (أفعل التفضيل) الذي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه مقدر بالفعل والمصدر، وكل من الفعل والمصدر لا تصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه فكذلك ما كان في معناهما، وسنتحدث عن مسألة واحدة وهي:

امتناع دخول (حرف الخفض) على (كيف) لأنها سؤال عن حال، والحال لا يسوغ دخول (حروف الخفض) عليها .

كيف "هي سؤال عن الأحوال ، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر"[٤٦] وقد ذكر الوراق أن امتناع دخول حروف الجر على (كيف) لأن "(كيف) هي

الاسم الذي بعدها وذلك أن يقول القائل: (كيف زيد؟) معناه: (أصحيح زيد أم سقيم؟) والصحيح والسقيم هو زيد، فلما كان دخول حرف الجر على ما نابت عنه (كيف) لا يجوز فكذلك لا يجوز دخول حرف الجر على كيف"[٤٧] وقد شذ دخول حرف الخفض على (كيف) كما ورد في (على كيف تبيع الأحمرين؟) وغيره من قبيل الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه[٤٨].

٤) **مراعاة المعنى:** هناك العديد من الضوابط التي تشعرنا بمراعاة المعنى من ذلك على سبيل المثال: امتناع الجمع بين (لام الابتداء) والاسم الواقع خبرا لـ(لكن) لأنها تغير معنى الابتداء[٤٩].

كما امتنع دخول اللام في خبر (لعل) لأنها غيرت معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع[٥٠]. كما لا تقع (إما) في النهي حيث "لا يجوز أن تقول: (لا تضرب إما زيدا وإما عمرا)؛ لأنها تخيير وأنت قد نهيته عن الفعل، فالكلام مستحيل"[٥١]. وسنعرض لعدد من المسائل في هذا الإطار من ذلك:

أولاً:امتناع الجمع بين (لوما) التحضيضية والاسم؛ لأن التحضيض طلب في المعنى، والطلب يكون بالفعل، فإن وجد الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل.

(لوما) حرف من حروف التحضيض، ولا تدخل إلا على "فعل ماض أو مستقبل"[٥٢] وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو "الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرى مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء، ولا يقع بعدها الاسم ، فإن وقع بعدها اسم كان في نية التأخير"[٥٣] ومثالها في القرآن الكريم قول الله تعالى "لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ"[٥٤].

ثانيا:امتناع الجمع بين (نوني التوكيد) والاسم؛ لأن المراد منهما توكيد ما لم يقع وهذا لا يتحقق في غير الفعل .

تختص (نونا التوكيد) بالأفعال، وأكثر ما تدخلان فيه القسم، تقول: (والله لأقومَنَّ) و (تالله لأذهَبنَّ) ... وقد تدخلان في الأمر والنهي، تقول: (اضربنَّ زيدا) و(لا تشتمنَّ بكرا) ، .... وتدخل أيضا في الاستفهام والنفي"[٥٥].

"والدعاء والتحضيض والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ... في نحو: (اغْفرنْ لزيد) و (هلا تضربنَّ)، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإن جاز منه شيء يوقف فيه مع السماع"[٥٦].

ثالثا: امتناع الجمع بين(من) والاسم الواقع تمييزا في (العدد) و(الفاعل في المعنى) مراعاة للمعنى:

التمييز هو "التبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام في نحو:(امتلأ الإناء ماءً) و (زيد حسن وجها)" [٥٧]. وكل منصوب على التمييز فيه معنى (من) ، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح[٥٨]. وقد ذكر ابن هشام جواز جر التمييز بـ(من) كـ(رطل من زيت) إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد كـ(عشرين درهما).

الثانية: التمييز المحول عن المفعول كـ(غرست الأرض شجرا).

الثالثة: ما كان فاعلا في المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة كـ(طاب زيد نفسا)، أو عن مضاف غيره نحو (زيد أكثر مالا) إذ أصله: (مال زيد أكثر). [٥٩]

وقد امتنع دخول(من) لأن وضع (من) المبينة أن يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو: (أساوِرَ مِن ذَهَبٍ) [٦٠]، وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل، وفي المحول عن الفاعل والمفعول؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور[٦١].

٥)أمن اللبس:

اهتم العرب بهذا الأمر في لغتهم، فنجدهم يستخدمون تراكيب معينة ويمتنعون من أخرى لأمن اللبس، فاللبس محذور في لغتهم ومن ذلك:

أولا: امتناع الجمع بين (اللام) وخبر (إن) إذا كان أداة الشرط حذرا من التباسها بالموطئة.

اللام الموطئة هي "الداخلة على أداة الشرط في نحو:(والله لئن أكرمتني لأكرمنك)، فإن كان القسم مذكورا لم تلزم، وإن كان محذوفا لزمت غالبا، نحو: (لَئِنْ أُخْرِجُواْ لْا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) [٦٢] وقد تحذف والقسم المحذوف نحو:(وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) [٦٣] و(وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ)[٦٤]"[٦٥].

وقد ذكر ابن مالك علة الامتناع ، ورد على أبي بكر الأنباري رأيه وعلله بقوله:"ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه (اللام) لا في صدره ولا في عجزه ... والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا ... فلو لحقت (لام الابتداء) أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد"[٦٦].

ثانيا: امتناع دخول (تاء التأنيث) في صفات المؤنث الخاص بالإناث لأمن اللبس.

عندما يكون "النعت منفردة به الأنثى دون الذكر فلا تدخله (هاء التأنيث) ، كقولك: (امرأة حائض)، و(طالق)، و(طاهر). ولا يدخلون الهاء في هذه النعوت؛ لأنهم لا يحتاجون إلى هاء تفرق بين المذكر والمؤنث إذا كان المذكر لا يوصف بهذا"[٦٧]. وقد بين ابن عقيل أن "الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل، ألا تلحقها (التاء) ك(حامل) و(مرضع) ، و(طالق)، فهذه ونحوها لا تلحقها (التاء)" [٦٨].

وقد ذكر السيوطي أن "عدم لحاق (التاء) في صفات المؤنث الخاص بالإناث ... كثيرة جدا لأنها لاختصاصها بالمؤنث أمن اللبس فيها بالمذكر لم تحتج إلى فارق"(٦٩).

٦) كراهية توالي الأمثال:

وقد عمد العرب إلى تيسير لغتهم، فهم ينأون بها بعيدا عن كل ما يمكن أن يسبب التعقيد أو الغرابة أو الثقل من ذلك:

امتناع دخول (اللام) على خبر (إنَّ) كراهية توالى الأمثال .

"لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيدا نحو: (لزيد منطلق) ... ولما كان مصحوب (اللام) في الأصل مبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول (إنَّ)، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويها في التوكيد"(٧٠). وعندما تدخل (اللام) في خبر (إنَّ) فإنها تؤكده ولكن إذا كان الخبر منفيا لم يجز اتصالها به ؛ لأن أكثر النفي بما أوله (لام) ، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفي إلا في نادر الكلام(٧١).

كراهية كثرة الزوائد:

لقد عمد العرب إلى تخفيف لغتهم، فنجدهم امتنعوا من تراكيب لكثرة استعمالها على ألسنتهم ، ولتخفيف نطقهم بها، كما امتنعوا عن استخدام تراكيب أخرى منعا لكثرة الزوائد في الكلمة من ذلك:

امتناع دخول (ها) في الإشارة المقرونة بـ(الكاف واللام) لكثرة الزوائد.

اسم الإشارة هو "ما دل على حاضر، أو منزل منزلة الحاضر، وليس متكلما ولا مخاطبا، ويختلف حاله بحسب القرب والبعد، والإفراد والتنكير وفروعهما"(٧٢).

وقد ذكر ابن مالك أن (ها) "لا تلحق المقرون بـ(كاف الخطاب) إلا مجردا من (اللام)، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها ... ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال

(هذالك)، كرهوا كثرة الزوائد ، ولا تلحق أيضا المقرون بالكاف في التثنية والجمع، فلا يقال: (هذانك) ، ولا (هؤلائك) [٧٣].

٧) مراعاة السماع:

إن السماع أصل من أصول النحو المعتبرة، ويقصد به "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده"[٧٤]. ومما راعى السماع:

امتناع دخول (ال) على بعض الأعلام كـ(محمد وصالح ومعروف) لعدم ورود ذلك سماعا:

العلم "ما دل على شخص بعينه كـ(زيد)، أو قبيلة بعينها كـ(تميم)، أو بلد بعينه كـ(مكة) أو جنس عيني كـ(أسامة) أو معنوي كـ(برة) ، ويميز هذا من اسم الجنس غير العلم امتناع دخول (ال) عليه، لو قلت (الأسامة) أو (البرة) لم يحسن بخلاف (أسد) فإنه يحسن دخول (ال) عليه"[٧٥].

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أنه لا يجوز "في نحو: (محمد) و(صالح) و(معروف) أن يقال: (المحمد) و(الصالح) و(المعروف) حال العلمية، لأنه لم يسمع، واللغة لا تثبت بالقياس، ولم يقع دخول (ال) في نحو: (يزيد) و(يشكر) علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل (ال) غير الموصولة له"[٧٦]

* *

المبحث الثاني

ضوابط عدم الجمع بين حروف المعاني والفعل

لقد وضع النحاة ضوابط عدة لمنع الجمع بين حروف المعاني والفعل، فلا بد من مراعاة الأصول النحوية، فمثلا: الأصل في الأفعال أنها تضاف، والجر يكون بالإضافة، وامتنع إضافة الأفعال؛ إذ إن الإضافة إلى الأفعال مستحيلة إذ ليس في الأفعال المضارعة جر، والمضارعة المشابهة، حيث ضارعت الأسماء التي أشبهتها، وقد امتنعت الأفعال من الجر؛ لأن المجرور مضاف إليه، واقع موقع التنوين، لأنه زيادة في الاسم يقع آخرا، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض لذلك(٧٧).

كما امتنع دخول (الألف واللام) على الفعل مراعاة للأصول النحوية؛ حيث إن "تعريف الأفعال محال، لأنها لا تضاف، كما أنه لا يضاف إليها، ومنها أن تعريفها بالألف واللام من دلائل الأسماء التي تختص بها لأنها يشير بها إلى المتكلم إلى عهد بينه وبين من يخاطبه في الذي يدخل عليه الألف واللام. والأفعال غير مقصورة على شيء واحد ... ومنها أنها جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال"(٧٨).

ويمتنع دخول التنوين على الأفعال مراعاة لمبدأ الخفة والثقل؛ حيث إن "الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا، فمن ثم لا يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، ... وأكثر الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام"(٧٩).

كما يتحكم تصرف الفعل في دخول الحرف عليه، حيث يمتنع الجمع بين (قد) و (ليس وعسى ونعم وبئس) لأن "صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن فأشبهن الاسم"(٨٠).

وقد ورد بيت دخلت فيه (قد) على (عسى) وهو "قول عدي[٨١]:

لولا الحياءُ وأنَّ رأسي قد عسى فيه المَشيبُ لزُرتُ أمَّ القاسم[٨٢]

فعسى هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة"[٨٣].

كما امتنع الجمع بين (إلا) و (مازال) ، حيث: "لم يجز دخول (إلا) في خبر (مازال)، وأخواتها، لأن معناها الإثبات، فيصير كـ(كان)" [٨٤].

كذلك امتنع دخول (النون الخفيفة) في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث منعا لالتقاء الساكنين، فقد ذكر النحاة أن من أحكام النون الخفيفة "أنها لا تقع بعد الألف، نحو: قوما واقعدا ، فلا يقال: قومان واقعدان، بسكون النون، لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما"[٨٥]، وهناك العديد من الضوابط التي تمنع اجتماع الفعل مع حروف المعاني من ذلك:

١) مراعاة المعنى:

لقد تحدث النحاة كثيرا عن مراعاة العرب لمعانيهم في استخداماتهم اللغوية، فمراعاة المعنى ضابط مهم اهتمت به اللغة حيث نجدهم يراعونه في امتناعهم من بعض التراكيب الخاصة بدخول الحرف على الفعل. وسيدرس البحث خمس مسائل بالتفصيل وهي:

أولا: امتناع الجمع بين حروف الجر والأفعال، لأن الجر يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل:

حروف الجر من الحروف المختصة بالأسماء، ويمتنع جر الأفعال سواء بالإضافة أو بحروف الخفض، حيث "قال سيبويه: ليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال".[٨٦] ولا يجوز جر الأفعال بالإضافة "وكذلك إيصال الفعل بحروف الخفض إلى مفعوله، كقولك: مررت بزيد، وركبت

إلى عبد الله، غير جائز مثله في الأفعال لأن هذه المخفوضات مفعولات في الحقيقة ... والفعل لا يكون مفعولا وذلك محال.

وقد بين ابن يعيش أن الجر يمتنع في الأفعال وذلك لأن الجر "يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف الجر والإضافة، فحروف الجر لها معان من التبعيض والغاية والملك وغير ذلك، مما لا معنى له في الأفعال، وأما الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص فلم يمكن في الإضافة إليها فائدة"(٨٧).

ثانيا: ندرة الجمع بين (أنْ) و(كاد) مراعاة لمعنى الاستقبال.

(كاد) فعل من أفعال المقاربة وهي مثل (عسى) في الدلالة على المقاربة إلا أن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال.

ويرى العكبري أن دخول (أنْ) على (كاد) شاذ حيث إن (كاد) فعل "متصرف يدل على شدة مقاربة الفعل ، ومن هنا لم يدخل خبرها (أنْ) ليكون لفظة كلفظ فعل الحال. فإن جاءت فيه (أنْ) فهو شاذ محمول على (عسى) كما حملت (عسى) على (كاد)" (٨٨).

تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقرونا بـ(أنْ) وهو ما خفي على أكثر النحويين "والصحيح جواز وقوعه. إلا أن وقوعه غير مقرون بـ(أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بـ(أنْ) ولذلك لم يقع في القرءان إلا غير مقرون بـ(أنْ) نحو:"وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ"(٨٩) ، و"لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً"(٩٠)، و"كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيق مِّنْهُمْ"(٩١)، و﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾(٩٢)

و﴿أَكادُ أُخْفِيهَا﴾(٩٣)، و﴿يَكادُونَ يَسْطُونَ﴾(٩٤)، و﴿يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصارِ﴾(٩٥). ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بـ(أنْ)من استعماله قياسا ولو لم يرد سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ(أنْ) في باب المقاربة هو

دلالة الفعل على الشروع. كطفق وجعل. فإن (أنْ) تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا.

من هذا يتضح أن "الشائع في خبر (كاد) وروده مضارعا غير مقرون بـ(أنْ) كقوله تعالى:﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدا﴾(٩٦) ، ووروده مقرونا بـ(أنْ) قليل"(٩٧). وقوله تعالى:﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُم﴾(٩٨) وذلك مراعاة لمعنى الاستقبال وما ورد باقتران (أنْ) فعلى القليل النادر.

ثالثا: امتناع الجمع بين (أنْ) المصدرية و(فعل الأمر) لأنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.

(أن) حرف مصدري ونصب، "من الحروف الموصولات، توصل بالفعل المتصرف، ماضيا، ومضارعا، وأمرا. نحو: (أعجبني أن فعلت، ويعجبني أن تفعل، وأمرته بأن افعل. ونص سيبويه وغيره على وصلها بالأمر واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية دخول حرف الجر عليها، قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدها أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر"(٩٩).

فامتناع الجمع بين (أنْ) المصدرية وفعل الأمر يرجع إلى مراعاة معنى هذا الأمر، إذ لو دخلت عليه لقدرت بالمصدر ومن ثم فات معنى الأمر، وحفاظا على هذا المعنى امتنع الجمع بينهما.

رابعا: امتناع الجمع بين (نون التوكيد) والماضي والحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب

(نون التوكيد) الشديدة، والخفيفة المراد بهما تخليص الفعل للاستقبال، وهي لا تدخل إلا "على مستقبل فيه معنى الطلب، لتأكيده وتحقيق أمر وجوده، والماضي والحال موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل، وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده، فكذلك لا تقول:(لآكلَن) ولا (لا تأكلن) ولا (والله لا آكلن) وهو في حال الأكل ، فإذا امتنع من الحال، كان امتناعه من الماضي أولى، ولا تدخل أيضا على خبر لا طلب فيه"(١٠٠).

ونلخص القول في هذه المسألة حيث إن (نوني التوكيد):

"لا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا؛ لأنهما يُخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي، أما قول الشاعر:

دامَنَّ سَعْدُكَ إنْ رَحِمْتَ مُتَيَّمًا(١٠١)

فهذان الفعلان مستقبلان معنى"(١٠٢).

كما لا يجوز توكيد الفعل المضارع الواقع "حالا كقراءة ابن كثير:﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾(١٠٣) وقول الشاعر:

يَمينًا لأُبغِض كل امرئٍ يُزَخْرِفُ قولاً ولا يَفْعَلُ(١٠٤)

فـ((أقسم) في الآية و (أبغض) في البيت معناهما الحال، لدخول اللام عليهما، وإنما لم يؤكدا بالنون؛ لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال"(١٠٥).

خامسا: امتناع الجمع بين (أنْ) وأفعال المقاربة المضارعة الدالة على الشروع مراعاة لمعنى (إنْ).

"سميت أفعال المقاربة وإن كان منها ما ليس للمقاربة، تغليبا، وهي ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهو (عسى وحرى واخلَولَقَ) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكربَ وأوشك).

وقسم لشروع فيه وهو (أنشأَ وطفِقَ وأخذ وجعل وعلق)" (١٠٦).

ويهمنا من هذه الأفعال، الأفعال التي للشروع، حيث تجرد هذه الأفعال من (أنْ) وجوبا، نحو:﴿وَطَفِقا يَخْصِفانِ﴾(١٠٧) لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه، وذلك ينافي الاستقبال"(١٠٨).

٢) **أمن اللبس:**

إن (اللبس) محذور عند العرب، فهم يمتنعون من تراكيب لأمن اللبس من ذلك: امتناع دخول حرف النهي على لفظ الماضي، كي لا يلتبس بالنفي لعدم الجزم حيث إن "الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة، أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كي لا يلتبس بالنفي لعدم الجزم"(١٠٩).

ونذكر على ذلك مسألة بالتفصيل وهي:-

امتناع دخول (لا) عاطفة ماضيا من الأفعال على ماض ، لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، لا تقول: قام زيد لا قعد.

(لا) حرف من حروف العطف وهي لإخراج "الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب وذلك نحو قوله: يقوم زيد لا عمرو. فـ(لا) أخرجت عمرا من القيام الذي دخل فيه زيد).

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: قام زيد لا عمرو، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي(١١٠) ... واستدل على ذلك بأن (لا) لا ينفى بها الماضي، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : قام زيد لا عمرو، فكأنك قلت: لا قام عمرو، ولا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك ما في معناه"(١١١).

وقد خالف ابن عصفور الزجاجي في ذلك حيث يقول "والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفى بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى:﴿فلا صدَّقَ وَلا صَلَّى﴾(١١٢). فلم يصدق ولم يصل، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأخرى أن تكون نافية له في المعنى.

ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

كأنَّ دِثارًا حلَّقَتْ بلَبونه عُقاب تُنُوفى لا عقاب العواقل(١١٣)

فعطف بـ(لا) بعد حلّقت وهو ماض"[١١٤]

وقد وافق ابن مالك ابن عصفور وهما بذلك يخالفان الزجاجي حيث قال:"وأما (لا) فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر نحو:(هذا زيد لا عمرو) و(أقصِد محمدا لا بشرا) وبعد نداء كقولك: (يا زيد لا عمرو) و (يا ابن عم).

ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي. وليس منع ذلك صحيحا لقول العرب (جدُك لا كدُّك)[١١٥]. وقيل في تفسيره: معناه : نفعك جدك لا كدك"[١١٦]

وذكر المرادي أن (لا) العاطفة "تُشْرك في الإعراب دون المعنى ، وتعطف بعد الإيجاب نحو: (يقوم زيد لا عمرو) ، بعد الأمر نحو:(اضرب زيدا لا عمرا) وبعد النداء: (يا زيد لا عمرو). قال بعض النحويين: ولا يعطف بها فعل ماض على ماض ، لئلا يلتبس الخبر بالطلب لا تقول: قام زيد لا قعد. وقيل: ماجاء من نفي (لا) للماضي قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء. ومنع قوم العطف بـ(لا) على معمول فعل ماض نحو: (قام زيد لا عمرو) والصحيح جوازه"[١١٧].

وكذلك وافق المرادي من سبقه في جواز عطف (لا) فعلا ماضيا على آخر ماض. ولكن امتناع الجمع هو رأي يعتبر لبعض النحويين على رأسهم الزجاجي.

وقد ذكر بعضهم أن (لا) يعطف بها "نفي بعد إثبات، لقصر الحكم على ما قبلها : إما قصر إفراد كما إذا اعتقد إنسان أن زيدا كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد كونه شاعرا، وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيد كاتب لا شاعر، وإما قصر قلب لاعتقاد المخاطب إلى غيره، كما إذا اعتقد إنسان أن زيدا جاهل، أخطأ في اعتقاده، وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيد عالم لا جاهل. ويعطف بـ(لا) بعد الخبر ...، وبعد الأمر نحو: (اضرب زيدا لا عمرا)، وبعد النداء نحو: (يا بن أخي لا ابن عمي)" [١١٨].

أما المالقي فقد وافق الزجاجي حيث تحدث عن (لا) وأنها : تَرُدُّ الاسم على الاسم، والفعل على الفعل فتدخل بينهما مشركة في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم واسمية وفعلية وتخالف بينهما في المعنى؛ لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من إثبات الفعل نحو: قام زيد لا عمرو ورأيت زيدا لاعمرا ... ومن شرط هذه العاطفة : ألا يكون قبلها نفي لئلا يفسد معناها إذ هي للنفي، وألا تعطف ماضيا من الأفعال على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب لا تقول : (قام زيد لا قعد)" [١١٩].

وخالف ابن هشام رأي الزجاجي حيث قال :"ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي، أجاز (يقوم زيد لا عمرو) ومنع (قام زيد لا عمرو) وما منعه مسموع فمنعه مدفوع، وقال امرؤ القيس:

كأنَّ دِثارًا حلَّقَتْ بلَبونه عُقاب تُنُوفى لا عقاب العواقل[١٢٠]

دثارا: اسم راع، وحلَّقت:ذهبت، واللبون: نوق ذوات لبن، وتنوفى: جبل عال، والعواقل: جبال صغار، وقوله إن العامل مقدر بعد العاطف، ولا يقال : (قام عمرو) إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العطف لامتنع (ليس زيد قائما ولا قاعدا)[١٢١].

كما وفق ابن عقيل[١٢٢] والشيخ خالد الأزهري[١٢٣] ابن هشام وغيره في جواز عطف (لا) الماضي على الماضي.

ويتضح من هذا العرض أن هذه المسألة يتجاذبها رأيان:

١. رأي معظم النحويين ومنه ابن مالك وابنه وابن هشام وابن عصفور وابن عقيل والمرادي وغيرهم من جواز عطف (لا) الفعل الماضي على الماضي.
٢. وهناك رأي الزجاجي ووافقه فيه المالقي وهو المنع.

ويرى البحث أن المنع رأي معتبر وذلك أن ماورد عن العرب لِيرد هذا الرأي قليل والقليل لا يقاس عليه.

٣)زمن الفعل:

لابد أن نعرف أن "الأفعال بالنسبة إلى الأزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام: ماض بالوضع، ومستقبل بالوضع، كافعل، ومبهم بالوضع، كيفعل، والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له، من ذلك قولك: (أحسن بزيد)، إذ معناه كمعنى قولك حسُنَ زيد جدا.

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي وهي ، ربما ، نحو: (ربما يقوم زيد) و (لو) نحو:(لو يقوم زيد)، ولم ولما الجازمتان ، نحو: لم يقم زيد، ولما يقم زيد، في النفي أيضا. وقرائن تخلصه إلى الحال ، وهي الآن وما في معناها من نحو: (هذا الوقت) و (هذه الساعة، وما بقيت أوضاعها ولم يتجوز فيها، بأن يراد بها تقريب المستقبل من الحال ... وتجري مجراها في تخليصها للحال لام الابتداء في الإيجاب، نحو:(إن زيدا ليقوم) ، في الأكثر من كلام العرب، ... ويجري مجراها أيضا في التخليص للحال: ما في النفي نحو: (والله ما يقوم زيد) إذا لم يقيد الفعل بزمان، ... وقرائن تخلصه إلى الاستقبال، وهي لام طلب إيجاد الفعل، نحو: (ليخرج زيد)، إذا كان المطلوب منه فوق الطلب، إذا لم يكن الله تعالى أو دونه أو مساويا. نحو(ليخرج زيد) ونحو: (ليغفر الله لفلان)، إذا كان المطلوب منه الله تعالى و (لا) التي لطلب إعدام الفعل نحو: (لا يقم زيد ، ولا يعذبنا الله) ولام القسم نحو: (والله ليقومن زيد، وليقومن زيد)، ونونا التوكيد نحو قولك: (هل يضربنَّ زيد، وهل يضربنْ) و(لا) في النفي نحو: (والله لا يقوم زيد) ... وحرفا التنفيس نحو: سيقوم، وسوف يقوم ... والنواصب كلها، نحو: (أردت أن تقوم، ولن يقوم) وجئت كي أتعلم، وإذن أكرمك، لمن قال أزورك. وأدوات الشرط نحو:(إن يقم زيد أقم)، و(متى يقم زيد أقم)، إلا (لو) نحو: (لو يقوم زيد) لأن (لو) تصرف معناها إلى المضي .

وللماضي بالوضع قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال، وهي أدوات الشرط كلها، نحو: (إن قام زيد قمت)، (ومتى قام قمت)، إلا (لو) و (لما) الظرفية، لأنهما شرطان فيما مضى نحو: (لو قام زيد قمت)، و(لما قام زيد قام عمرو)"[١٢٤]. ويذكر البحث على ذلك مسألة وهي:

امتناع دخول (قد) على (ليس وعسى ونعم وبئس) لأنهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، وفيما يلي تفصيل ذلك:

قد الحرفية تقع على ثلاثة أضرب "أحدها أن تكون حرف تقريب، فتدخل على فعل ماضي متصرف متوقع، أي: منتظر، لتقريبه من الحال. الثاني أن تكون حرف تقليل، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل وقوعه، كقولك:البخيل قد يعطي، والجواد قد يمنع. الثالث: أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على كل من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشك عنه، فدخولها على الماضي كثير كقوله تعالى:﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ التِي تُجادِلُكَ في زَوْجِها﴾[١٢٥] وقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ نادانا نُوحٌ﴾[١٢٦]، ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنا إِلَى آدَمَ﴾[١٢٧] ومن دخولها على المضارع قوله تعالى:﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السَّماءِ﴾[١٢٨] ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقينَ مِنكُمْ﴾[١٢٩]"[١٣٠].

أما (نعم وبئس) فهما "فعلا مدح وذم، يطلبان فاعلا مصاحب (أل)، أو مضافا إلى مصاحبها ... وقد يقوم مقام الفاعل الظاهر (ما) محكوما بتعريفها وتمامها ... ولا يتصرفان بل ألزما لفظ المضي لأنهما لإنشاء المدح والذم"[١٣١].

وقد اختلف في فعلية (ليس وعسى ونعم وبئس) حيث يرى بعض النحاة أن (نعم وبئس) اسمان وأن (ليس) حرف نفي بمنزلة (ما) النافية و(عسى) حرف ترج بمنزلة (لعل) و "الصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن، كقوله صلى الله عليه وسلم فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل)[١٣٢]، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة

الوضوء، وتقول: (بئست المرأة حمالة الحطب ، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا)" (١٣٣).

وقد ذكر ابن هشام أن (قد) "لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال ، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن ؛ فأشبههن الاسم"(١٣٤).

يتبين من العرض السابق أن امتناع دخول (قد) على هذه الأفعال يرجع إلى زمن الفعل حيث إنها تفيد الحال، وقد يقرب للزمان، فلا يجتمعان.

٤) عدم الجمع بين العوض والمعوض:

هذه قاعدة مهمة عند النحاة ، وقد تحدث ابن جني عن البدل والعوض، وقال عن العوض :(العوض من لفظ (عوْضُ) وهو الدهر ومعناه؛ قال الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أمٍّ تقاسما بأسحم داج عوضُ لا نتفرق(١٣٥)

والتقائهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار ، وتصرُّم أجزائهما ، فكلما مضى جزء منهم خلفه جزء آخر يكون عوضا منه ، فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول"(١٣٦).

وتحدث السيوطي عن التعويض قائلا "ومن سنن العرب التعويض ، وهو إقامة الكلمة مكان الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو:﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾(١٣٧)، والفاعل مقام المصدر نحو:﴿لَيسَ لِوَقْعَتِها كَاذِبَةٌ﴾(١٣٨) أي: تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو:﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُون﴾(١٣٩)، أي: الفتنة والمفعول مقام الفاعل نحو:﴿حِجابًا مَّسْتُورًا﴾(١٤٠)، أي: ساترا"(١٤١).

كما ذكر قاعدة في العوض والمعوض منه حيث إن العوض والمعوض منه لا يجتمعان وذكر للقاعدة فروعا ونقل آراء العلماء في ذلك، من ذلك:"قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء، ولذلك لا يجمع بينهما وقولهم في النداء يا أبت ويا أمت، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذلك لا يجمع بينهما، ولا يجوز الجمع بين (إذا) الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو: إن تقم فإذا زيد قائم،

لأنها عوض منها فلا يجتمعان، كما تدخل اللام اسم الإشارة فيقال: (ذلك) وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقيق المشار إليه ، لذلك لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال:(هذالك) لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض. كما ذكروا أن الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادي زيدا وأدعو، ونحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفظ به، لأن (يا) قد نابت عنه. ولا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم، نحو: الأسد الأسد، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما.

وامتنع دخول الجر في الفعل، لأن الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه"(١٤٢).

وذكر البحث في ذلك مسألة واحدة وهي:

امتناع الجمع بين (لا) والفعل في قولك: (لولا زيد لأكرمتك) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه.

"قال الكوفيون: لولا في قولك :(لولا زيد لأكرمتك) أصلها:لو والفعل. والتقدير لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا ، وزادوا (لا) عوضا فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك :(أما أنت منطلقا)، فحذفوا الفعل وزادوا (أمَّا)عوضا من الفعل. قالوا: والذي يدل على أنها عوض، أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه"(١٤٣).

**

خاتمة البحث

توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- تؤثر القواعد النحوية في التراكيب العربية.
- اللغة العربية من أكثر اللغات اهتماما بحالة المخاطب وإزالة اللبس عنه.
- اللغة العربية لغة حية متجددة، قد تستغني عن بعض التراكيب وتستعيض عنها بأخرى، كما أثبتت الدراسة عدة حالات لهذا الاستغناء.
- (الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه) من القواعد المهمة التي يستند إليها في امتناع الجمع بين حروف المعاني والاسم.
- أمن اللبس، وكراهية توالى الأمثال، وكراهية كثرة الزوائد من أهم الأمور التي تتحكم في كلام العرب.

**

المصادر والمراجع

١- الأزهية في علم الحروف، للهروي تحقيق:عبد المعين الملوحي (١٩٨١م).
٢- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: صالح قدارة – ط١-(١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
٣- الأشباه والنظائر في النحو،للسيوطي،تحقيق:عبد العال سالم مكرم ، ط١ .
٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق:عبد الحسين الفتلي- ط ٤.
٥- الاقتراح في علم أصول النحو،للسيوطي- تحقيق:حمدي عبد الفتاح ط٣.
٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : للأنباري، دار الطلائع.
٧- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق :محمد بن حمود الدعجاني .
٨- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢.
٩- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ،للمرادي، تحقيق : أحمد عزوز.
١٠- التوطئة للشلوبيني،تحقيق: يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت .
١١- الجنى الداني،للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل.
١٢- الخصائص لابن جني، حققه محمد علي النجار- ط١.
١٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي ،تحقيق:أحمد الخراط.
١٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي.
١٥- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق:عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون.
١٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح .
١٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري .
١٨- شرح قطر الندى، لابن هشام تحقيق: محيي الدين عبد الحميد-ط١١.
١٩- شرح المفصل لابن يعيش- تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد .
٢٠- شرح المفصل، للخوارزمي تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- ط١.
٢١- شرح المقرب لابن عصفور تأليف: علي محمد فاخر – ط ١ .
٢٢- العلل في النحو، للوراق. تحقيق مها مازن المبارك-ط٢ .
٢٣- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق : محمود محمد الطناحي .

٢٤- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، ط١ .
٢٥- اللامات، للزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك – دار صادر، بيروت .
٢٦- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ،ج١. تحقيق:غازي طليمات .
٢٧- اللمع في العربية ،لابن جني ،تحقيق : حامد المؤمن . ط٢ .
٢٨- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري – حققه:الشربيني شريدة – القاهرة–ط١.
٢٩- المرتجل في شرح الجمل،لابن الخشاب،تحقيق:علي حيدر.
٣٠- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات .
٣١- معجم شواهد العربية – عبد السلام محمد هارون – ط ٣.
٣٢- مغني اللبيب، لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
٣٣- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا .
٣٤- نزهة الألباب وبشرة الأحباب، للحريري، تأليف: محمد الأمين العلوي.
٣٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي–تحقيق : عبد الحميد هنداوي.

* *

هوامش البحث

١ اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥/١ ، للعكبري (٥٣٨-٦١٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات-دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ، ط١ (١٤١٦هـ ، ١٩٥م) .

٢ انظر: أسرار العربية ص٢١١-٢١٣ للأنباري ، تحقيق: صالح قدارة ط١ (١٩٩٥م).

٣ انظر الأشباه والنظائر:٣٠٩/١، للسيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط١ .

٤ انظر المسألة في: الإنصاف:٢٨٧/١ وما بعدها للأنباري ، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤٦/٢-٤٨ ، للسيوطي تحقيق :عبد الحميد هنداوي .

٥ انظر شرح المفصل : ٤٩٣/٥ ، لابن يعيش تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد .

٦ انظر كتاب سيبويه :٢٢٧/٢ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، شرح المفصل لابن يعيش:٢٨٨/٢ ، همع الهوامع: ٦٥/٢.

٧ انظر شرح المفصل لابن يعيش:٥٠٨/٢ بتصرف يسير.

٨ انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ٦٥/١ بتصرف يسير.

٩ البيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي. انظره في الأصول لابن السراج ٣٩٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣ ، ٢٤/٦ ، شرح شواهد الألفية للعيني:٤٨٧/٤ ، (انظر معجم الشواهد العربية:٤٨٤) هذا البيت من معلقة عنترة التي مطلعها

هل غادر الشعراء من متردم؟ أم هل عرفت الدار بعد توهم؟

(حلوبة) أي: محلوبة وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف ، و(الحلوبة) تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع. انظر منتهى الأرب، محيي الدين عبد الحميد : ٢٧٦.

١٠ انظر: أسرار العربية :٢٢٠ للأنباري، تحقيق : صالح قدارة، ط١، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

١١ انظر: الأصول في النحو:٣٥٧/١ ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٤ .

١٢ انظر: شرح التصريح:٢٩٠/٢-٢٩١. للأزهري تحقيق: محمد باسل عيون السود .

١٣ انظر نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ملحة الإعراب:٥٦٦ ، للحريري، تأليف محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف العلوي ، دار طوق النجاة-ط٢-بيروت.

١٤ انظر:شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٩.

١٥ شرح كتاب سيبويه:٤٨٢/١ للسيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي.

١٦ شرح كتاب سيبويه:١٦١/٢.

١٧ انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٤٩٤ ، تحقيق محمد باسل عيون السود.

١٨ انظر:أوضح المسالك :١٧٩/٤ ، المساعد:١٢١/٣ ،الأشباه والنظائر:١٣٨/٣.
١٩ انظر: نزهة الألباب:٥٥٤.
٢٠ انظر: كتاب سيبويه:٩/٣.
٢١ أسرار العربية :٢٣٦/١.
٢٢ انظر: شرح المفصل :٢٤٣/١.
٢٣ انظر:المرتجل في شرح الجمل :٥٢-٥٣، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر- دمشق .
٢٤ سورة يوسف الآية(٤).
٢٥ سورة ص الآية (٢٣).
٢٦ انظر: شرح قطر الندى :٢٣٦-٢٣٧، لابن هشام تحقيق: محيي الدين عبد الحميد-ط١١.
٢٧ انظر: الإنصاف :٢٦٨/١-٢٦٩، العلل في النحو:٣٣،توضيح المقاصد والمسالك: ٣٣٨/٢، شرح ابن الناظم:٢٥٠ ، المساعد:٥٤/٢ ، شرح التصريح:٦١٦/١ .
٢٨ انظر: كتاب سيبويه:٢٢٧/٢-٢٢٨.
٢٩ انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٢٩٤-٢٩٥ ، للمالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط – دمشق – ط٢ ، وانظر اللامات للزجاجي : ٨٤ شرح عمدة الحافظ:٢٨٦/١.
٣٠ انظر: شرح عمدة الحافظ :٢٨٩/١ وما بعدها، لا بن مالك تحقيق:عدنان الدوري.
٣١ انظر: شرح الكافية الشافية:٢٥/٢ ، لابن مالك تحقيق:علي معوض ، عادل عبد الموجود.
٣٢ انظر: شرح التصريح :٢٤٧/٢ ، كتاب سيبويه :٢٢٧/٢ ، اللمع في العربية :١٨١
٣٣ الخصائص :٢٢٠ لابن جني، تحقيق : محمد على النجار-ط١- (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦) .
٣٤ شرح المفصل لابن يعيش:٥٣٢/٨.
٣٥ اللباب في علل البناء والإعراب:٣٦٣/١.
٣٦ انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٥٣٢/٨.
٣٧ الكناش في فني النحو والصرف:٧٥/٢ لأبي الفداء إسماعيل الأيوبي تحقيق: رياض الخوام.
٣٨ شرح المفصل لابن يعيش:٤٩٤/٨.
٣٩ انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٤٩٤/٨.
٤٠ انظر: شرح المفصل:١٣/٤ ، للخوارزمي،تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-ط١.

٤١ انظر: شرح التسهيل لابن مالك:١٥٢/١ تحقيق:عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون

٤٢ انظر: رصف المباني:٢٦١.

٤٣ انظر: توضيح المقاصد :١٠٨/٢-١٠٩ ، للمرادي-تحقيق أحمد محمد عزوز.

٤٤ انظر: شرح ابن الناظم : ٤٨

٤٥ شرح المفصل لابن يعيش :٨٦/٢-٨٨ ، انظر هذه المسألة في كتاب سيبويه :١٠١/٢ . وما بعدها ، أوضح المسالك :١١٣/١ ، الأشباه والنظائر ١٢٨/١ ، ٧٩/٣.

٤٦ شرح المفصل لابن يعيش:٢٨٧/٤.

٤٧ العلل في النحو:١٠٠ للوراق،تحقيق: مها مازن المبارك-ط١.

٤٨ انظر:شرح عمدة الحافظ:٣٨٧/١ ، توضيح المقاصد والمسالك:٧٧/٢.

٤٩ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٨٥/١ وما بعدها.

٥٠ اللامات :٦٤ للزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، انظر رصف المباني : ٤٣٥.

٥١ الأزهية في علم الحروف :١٤٢ للهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي- ط٢.

٥٢ شرح المفصل لابن يعيش:٦٦/٨.

٥٣ شرح المفصل لابن يعيش :٦٧/٨.

٥٤ سورة الحجر : الآية (٧).

٥٥ اللمع في العربية:٢٥٩ وما بعدها ، لابن جني،تحقيق:حامد المؤمن-ط٢.

٥٦ رصف المباني:٤٠٠ ، وانظر شرح ابن الناظم:٤٣٩ وما بعدها.

٥٧ شرح التسهيل:٣٧٩/٢.

٥٨ انظر: شرح الكافية الشافية:٣٤٤/١.

٥٩ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣٠٧/٢ .

٦٠ سورة الكهف الآية(٣١).

٦١ شرح التصريح على التوضيح:٦٢٥/١-٦٢٧ وما بعده ، انظر: توضيح المقاصد: ٣٣٨/١.

٦٢ سورة الحشر الآية (١٢).

٦٣ سورة المائدة الآية (٧٦).

٦٤ سورة الأعراف الآية (٢٣).

٦٥ الجنى الداني :١٣٦-١٣٧ ، للمرادي ، تحقيق:فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل .

٦٦ شرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٨.
٦٧ المذكر والمؤنث :٧٩-٨٠ ، للأنباري ،حققه :الشربيني شريدة- دار الحديث-القاهرة .
٦٨ المساعد على تسهيل الفوائد:٣/٢٩٩-٣٠٠ ، لابن عقيل ، تحقيق:محمد كامل بركات.
٦٩ الأشباه والنظائر:٢/٣٢١.
٧٠ شرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٦.
٧١ شرح التسهيل:٢٦-٢٧،انظر:شرح ابن الناظم:١٢٢ ، توضيح المقاصد والمسالك: ٢٠٦/١، أوضح المسالك:١/٢٨٧ ، همع الهوامع:١/٥٥٦-٥٠٧.
٧٢ شرح ابن الناظم:٥١.
٧٣ شرح التسهيل لابن مالك:١/٢٤٤-٢٤٥.
٧٤ انظر:الاقتراح في علم أصول النحو:٩٦ وما بعدها ، للسيوطي،تحقيق:حمدي عبد الفتاح .
٧٥ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:١/١٣٩.
٧٦ شرح التصريح على التوضيح:١/١٨٦ وما بعدها ، انظر: رصف المباني:١٥٨.
٧٧ انظر: الإيضاح في علل النحو:١٠٧-١٠٨ ،للزجاجي تحقيق : مازن المبارك-ط٢.
٧٨ الإيضاح في علل النحو:١٢٠.
٧٩ السابق :١٠٦.
٨٠ مغني اللبيب:١/١٩١ ، لابن هشام الأنصاري-تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٨١ هو عدي بن الرقاع. من عاملة حي من قضاعة وكان ينزل الشام. وكان شاعرا محسنا ، وهو أحسن من وصف ظبية. انظر الشعر والشعراء:٢/٦٠٣ وما بعدها.
٨٢ البيت من الكامل لعدي بن الرقاع. انظره في مغني اللبيب (وشرح شواهده للسيوطي): ١٧٣ ، الشاهد فيه قوله:قد عسى حيث جاء (عسى) بمعنى صلب واشتد.
وهو متصرف باتفاق وليس هو عسى الجامد الذي مختلف في كونه حرفا أو فعلا. انظر الكواكب الدرية على متممة الأجرومية:١/٢٣٦-٢٣٧.
٨٣ السابق نفسه .
٨٤ اللباب في علل البناء والإعراب:١/١٧٠.
٨٥ شرح التصريح:٢/٣١٠-٣١١ ،وانظر الإنصاف:٢/١٨٤-١٨٦ ، الأشباه والنظائر: ٤٧/١-٤٨ ، الكتاب:٣/٥٢١ ، رصف المباني:٤١٢ ، اللباب:٢/٦٨-٦٩.
٨٦ الإيضاح في علل النحو:١٠٧

٨٧ شرح المفصل لابن يعيش:٢٣٥/٧ ، ٤٨٠/٨، وانظر: الأشباه والنظائر:٣١٥/١.

٨٨ اللباب في علل البناء والإعراب:١٩٤/١.

٨٩ سورة البقرة الآية:٧١.

٩٠ سورة النساء الآية:٧٨.

٩١ سورة التوبة الآية:١١٧.

٩٢ سورة الإسراء الآية:٧٤.

٩٣ سورة طه الآية:١٤.

٩٤ سورة الحج الآية:٧٢.

٩٥ سورة النور الآية:٤٣.

٩٦ سورة الجن الآية:١٩.

٩٧ شرح التسهيل:٣٩٠/١.

٩٨ سورة البقرة الآية:٢٠.

٩٩ الجنى الداني:٢١٦ ، وانظر:الفصول الخمسون :٢٠٣.

١٠٠ شرح المفصل لابن يعيش:١٤٥/٩-١٤٦.

١٠١ البيت من الكامل. انظره في مغني اللبيب:٣٣٩ (وشروح شواهده للسيوطي):٢٥٨ ، شرح شواهد شروح الألفية للعيني:١١٨/١-٣٤١/٤، التصريح بمضمون التوضيح: ٤١/١ ، همع الهوامع:٧٨/٢ ، الدرر اللوامع:٩٩/٢ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٢١٣/١ ، (معجم الشواهد العربية:١٠٠) قال العيني:"لم أقف على اسم قائله ، وتمامه:

..... لولاك لم يَكُ للصبَابَةِ جانِحا

قوله:(دامَنَّ) أصله من الدوام ، ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ ، و(سعْدَكَ) خطاب لمحبوبته، و(المُتَيَّم) من تيمه الحب إذا عبَّده؛ بالتشديد ، و(الصبابة) المحبة والعشق ، يقال: رجل صب إذا غلبه الهوى ، و(الجانِحُ) من جنح إذا أمال ، قال الله تعالى﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (الأنفال:٦١) ، أي وإن مالوا. الاستشهاد فيه في قوله:(دامَنَّ) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ، ونون التأكيد من الخواص الأمر والمضارع وهو قليل شاذ". المقاصد النحوية:٧٣/١ ، ٣١٣/٣.

١٠٢ شرح التصريح على التوضيح:٣٠٠/٢.

١٠٣ سورة القيامة الآية:١.

١٠٤ البيت من المتقارب. انظره في شرح شواهد التوضيح لابن مالك:١٦١ ، شرح شواهد شروح الألفية للعيني:٣٣٨/٤ ، التصريح بمضمون التوضيح:٢٠٣/٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢١٥/٣ (معجم الشواهد العربية:٣٨٩).
قال العيني:"لم أقف على اسم قائله. وهو معنى مليح ، ... قوله (يُزخرفُ) أي: يزين ، أراد أنه يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل. (الاستشهاد فيه) في قوله:(لأُبغِضَنْ) فإنه جواب القسم ، وهو مضارع مثبت مقرون باللام ، ولم تدخله نون التوكيد لأنه وقع حالا". انظر المقاصد النحوية:٣١١/٣.

١٠٥ شرح التصريح على التوضيح٣٠١/٢ ، وانظر شرح الجمل للزجاجي:٤٨٩/٢ ، شرح ابن الناظم:٤٣٩ ، أوضح المسالك:٨٥/٤ ، المساعد:٦٦٤/٢.

١٠٦ توضيح المقاصد والمسالك:١٩٣/١.

١٠٧ سورة الأعراف الآية:٢٢.

١٠٨ شرح التصريح:٢٨٢/١-٢٨٤ ، انظر:المساعد على تسهيل الفوائد:٢٩٢/١ وما بعدها.

١٠٩ نتائج الفكر في النحو:١٤٥ ، للسهيلي-تحقيق: محمد إبراهيم البنا.

١١٠ هو عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل - ت٣٣٩هـ. انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:٦٨/٢.

١١١ انظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢٣٩/١-٢٤٠ ، لابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح .

١١٢ سورة القيامة الآية:٣١.

١١٣ البيت من الطويل لامرئ القيس، انظره في مجالس ثعلب:٤٦٦ ، الخصائص:١٩١/٣ ، خزانة الأدب:٤٧١/٤ ، شرح شواهد شروح الألفية للعيني:١٥٤/٤ ، معجم الشواهد العربية:٣٩٨-٣٩٩ ، الاستشهاد في قوله (لا عقاب العواقل) فإنه معطوف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول ، وفيه رد على أبي القاسم الزجاجي في منعه أن يعطف بلا بعد الفعل الماضي. انظر: المقاصد النحوية:١٨١/٣.

١١٤ شرح جمل الزجاجي:٢٣٩/١-٢٤٠.

١١٥ يروى بالرفع على معنى جدك يغني عنك لا كدك ، ويروى بالفتح ابْغِ جدَّك لا كدَّك. انظر:مجمع الأمثال:٢٢٧/١.

١١٦ شرح الكافية الشافية:٥٥٢/١.

١١٧ انظر الجنى الداني: ٢٩٤-٢٩٥ بتصرف يسير .

١١٨ شرح ابن الناظم:٣٨٣.

١١٩ رصف المباني:٣٢٩-٣٣٠.

١٢٠ سبق تخريجه.

١٢١ مغني اللبيب:٢٥٨/١.

١٢٢ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٨٢/٣ ، لابن عقيل القرشي (٦٩٨-٧٦٩).

١٢٣ انظر شرح التصريح على التوضيح:١٧٨/٢ ، ١٨٠.

١٢٤ التوطئة لأبي علي الشلوبيني:١٣٦-١٣٨ ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع-جامعة الكويت.

١٢٥ سورة المجادلة الآية:١.

١٢٦ سورة الصافات الآية:٧٥.

١٢٧ سورة طه الآية:١١٥.

١٢٨ سورة البقرة الآية:١٤٤.

١٢٩ سورة الأحزاب الآية:١٨.

١٣٠ شرح التسهيل:١٠٨/٤.

١٣١ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٧٧٩/٢ وما بعدها.

١٣٢ رواه الترمذي :٤٩٧ ، والنسائي:١٣٨٠.

١٣٣ شرح قطر الندى:٤٥ ، ٤٦.

١٣٤ مغني اللبيب:١٩١/١ ، وانظر: شرح جمل الزجاجي:٥٩٨/١ ، شرح المقرب لابن عصفور:٣٢١/١ ، شرح التسهيل:٥/٣ ، شرح الكافية:٤٩٣/١ ، توضيح المقاصد والمسالك: ٥٤/٢ وما بعدها ، شرح ابن الناظم:٣٣٣ ، أوضح المسالك:٢٣٢/٣.

١٣٥ البيت من الطويل للأعشى. انظره في:الجمل للزجاجي:٨٧ ، الخصائص:٢٦٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش:١٠٧/٤-١٠٨ ، خزانة الأدب:٢٠٩/٣ ، مغني اللبيب (وشرح شواهده للسيوطي) ١٥٠,٢٠٩,٥٩١، (١٩٠) ، همع الهوامع:٢١٣/١ ، الدرر اللوامع: ١٨٣/١ ، ديوانه:١٥٠، معجم الشواهد العربية:٣١٦ ويروى (تحالفا) استشهد به على أن: (عوض) كثر استعماله حتى أجري مجرى القسم. وفي شرح التسهيل لأبي حيان: قال ابن السيد في بيت الأعشى: رضيعي لبان إلى آخره عوْض: صنم كان لبكر ابن وائل. وقيل:

هو اسم من أسماء الدهر ، وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفا كقولهم:لا آتيك عوض العائضين كما تقول: دهر الدهارير ، ثم كثر حتى أجروه مجرى القسم ، والبيت من شواهد الرضي على أن أكثر ما يستعمل: (عوض) مع القسم.

١٣٦ الخصائص:٢١٩-٢٢٠.

١٣٧ سورة محمد الآية:٤.

١٣٨ سورة الواقعة الآية:٢.

١٣٩ سورة القلم ، الآية:٦.

١٤٠ سورة الإسراء ، الآية:٤٥.

١٤١ المزهر:١/٣٣٧-٣٣٨ ، للسيوطي-شرح: محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد إبراهيم.

١٤٢ الأشباه والنظائر:١/٣٠٦ وما بعدها.

١٤٣ السابق: ١/٣٠٨-٣٠٩.

* * *